"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الأول من سنة 2020 (Q1 - 2020)

بعد إنقلاب المشهد الاقتصادي في الفصل الأخير من 2019،
جاءت جائحة كورونا لتزيد من شبه الشلل الذي يعاني منه القطاع التجاري!

كانت بوادر السنة الجديدة على لبنان غامضة في ظل صعوبة التفاهم على شخصية تتبوّأ رئاسة الحكومة، الى حين تكليف د. حسّان دياب وتشكيل حكومة الإختصاصيين.

فكان اللبنانيون عامة، والأوساط الإقتصادية خاصة، في حالة ترقّب لـ ما قد تتمكّن الحكومة العتيدة من تحقيقه لوقف التدهور ومواجهة التحديات المالية والنقدية والإقتصادية الكارثية المحدقة، بما في ذلك تخفيف الضغوط على ودائع الأفراد والمؤسسات في المصارف، وإستعادة الإستقرار في سعر الدولار، ومراجعة القيود على التحويلات الى الخارج، فتسهيل الدورة الإقتصادية ولو بحدّها الأدنى وعودة النمو وكبح التضخّم ولجم تدهور القدرة الشرائية.

فجاءت توصيات "لازارد" "الإفلاسية" والإعلان عن قرار التوقف عن سداد ديون الدولة، والمشروع الإصلاحي للحكومة وما تضمّنه من مشاريع ضرائب واقتطاع من أموال المودعين (Haircut) وإعادة هيكلة للمصارف، دون التنسيق أو أقلّه التشاور مع الفعاليات الإقتصادية بما فيها جمعية المصارف رغم الوعود التى كان رئيس الحكومة قد قطعها للهيئات، الأمر الذى تسبّب بتعزيز التشاؤم في كافة أطياف المجتمع، اللبناني والدولي، من أسر ومغتربين ومصارف ومؤسسات وموردين ...

وسرعان ما أطلّت تهديدات وباء كورونا على لبنان في أواخر الفصل، وإتّخذ قرار التعبئة العامة مع كل تبعاته لجهة شلل الأسواق والشلل الإقتصادي، ما عدا في المؤسسات التى تعني بالمواد الغذائية والوقائية، كما وإقفال المصارف وصعوبة الحصول على الدولار والإرتفاع الحاد في أسعاره لدى الصرافين، وتسارع وتيرة صرف الموظّفين في القطاع الخاص أو الإقتطاع من رواتبهم، والتدهور المخيف الذى لحق بالقدرة الشرائية للأسر اللبنانية والذى تزامن مع إرتفاع جنوني في أسعار المستهلك نتيجة لواقع أسعار العملة لدى الصرافين وصعوبة إجراءات الإستيراد، ليس إلّا ...

وبعد طول إنتظار، بما أنه لا يمكن إصدار أي أرقام حقيقية دون معرفة معدّل التضخّم في الأسعار (الأمر الذي شكّل صعوبة كبيرة لدى إدارة الإحصاء المركزي بسبب الظروف الإستثنائية)، تمّ نشر بيانات معدّل التضخّم في الفصل الأول من السنة في منتصف شهر حزيران، وأشارت تلك الأرقام الى أن مؤشر أسعار المستهلك (CPI) سجّل إرتفاعاً بنسبة 17.46 % ما بين الفصل الأول لسنة 2019 والفصل الأول لسنة 2020، وهو إرتفاع حاد غير مسبوق، إنما كان متوقّعاً.

ولو نظرنا الى معدّل نسبة التضخّم في كل قطاع على حدي، نلحظ ما يلي:

+ 45.90 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
+ 38.19 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،
+ 37.59 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
+ 33.93 % في قطاع الألبسة والأحذية،
+ 27.43 % في قطاع النقل،
+ 20.88 % في قطاع المطاعم والفنادق،
+ 17.48% في قطاع المواصلات،
+ 14.23% في قطاع الاستجمام والتسلية والثقافة.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013	- % 0.71
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014	- % 3.38
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014	- % 3.37
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- % 4.67
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- % 3.40
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- % 3.57
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- % 0.98
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	+ % 1.03

الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	+ 3.14 %
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ 5.12 %
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ 3.48 %
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ 4.15 %
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ 5.01 %
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	+ 5.35 %
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ 7.61 %
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ 6.53 %
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	+ 3.98 %
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ 4.08 %
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ 1.69 %
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ 1.09 %
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	**+ 17.46 %**
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- 1.49 %
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- 0.98 %
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- 1.12 %
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- 1.18 %
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	- 0.16 %
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	- 1.15 %
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ 1.54 %
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ 0.82 %
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ 1.93 %
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ 0.74 %
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	- 0.04 %
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ 1.47 %
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ 2.78 %
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	- 1.06 %
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ 2.10 %
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ 0.45 %
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ 0.32 %
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 1.16 %
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	- 0.25 %
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	- 0.14 %
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	**+ 11.09 %**

عليه، أظهرت النتائج المجمّعة لأرقام أعمال قطاعات تجارة التجزئة إستمراراً في الإنخفاض الحقيقي في الفصل الأول لسنة 2020 بالمقارنة مع النتائج المجمّعة للفصل الأول للسنة السابقة (أي بعد التثقيل بنسبة مؤشر غلاء المعيشة لهذه الفترة) حيث بلغت نسبة هذا الإنخفاض (غير المسبوق) – 34.98 % مقابل – 27.38 % للفصل السابق له.

وبعد إستثناء قطاع المحروقات (الذي شهد إنخفاضاً في الكميات يناهز – 22.62 % بالمقارنة مع مستويات الفصل الأول لسنة 2019)، يتبيّن أن التراجع الحقيقي في أرقام الأعمال المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة بلغ نسبة – 34.59 % بالمقارنة مع مستوى أرقام أعمالها المجمّع خلال الفصل الأول من السنة الماضية (أيضاً دون قطاع المحروقات) مقابل – 33.59% للفصل السابق له.

نسبة التغيير السنوية ما بين الفصل الأول من 2019 و الفصل الأول من 2020			
	الفصل الأول من 2019	الفصل الأول من 2020	
التغيير الإسمي (Nominal Variation) بما فيه قطاع المحروقات	100.00	78.77	% 21.23 -
التغيير الإسمي (Nominal Variation) بدون قطاع المحروقات	100.00	79.25	% 20.75 -
تضخم الأسعار بين شهري آذار 2019 و آذار 2020 وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي		% 17.46*	
التغيير الحقيقي (Real Variation) بما فيه قطاع المحروقات	100.00	65.02	% 34.98 -
التغيير الحقيقي (Real Variation) بدون قطاع المحروقات	100.00	65.41	% 34.59 -

* إدارة الإحصاء المركزي – مؤشر غلاء المعيشة – آذار / مارس 2020

إن الأرقام المبيّـنة أعلاه تشير مجدّداً الى إستمرار التدهور، إنما نلحظ أن وتيرة هذا التدهور قد تسارعت شيئاً ما بالرغم من المتغيّـرات التي كان مفروضاً أن تؤثر على حركة المواطنين وعلى الأسواق الى حين إعلان التعبئة العامة: لا قطع للطرقات كما قبيل آخر السنة الماضية، حدّة أخفّ للتحركات المطلبية على الأرض، أيام عمل أكثر في المصارف، ترقّـب إيجابي لوقع الحكومة الجديدة على الأوضاع، ... إنما من الواضح أن حركة الإستهلاك شهدت المزيد من التقلّـص، وبقيت صعوبة التصرف بالأموال المودعة لدى المصارف تؤثـر سلباً على إمكانيات وعلى أولويات التجار والمؤسسات التجارية، لا سيما للإستيراد ومتابعة الأعمال –.. نتيجة لذلك، شهدنا في هذه الفترة أيضاً المزيد من الإقفالات الإضطرارية لكثير من المحلات ومنافذ البيع والمؤسسات بحكم الركود، في الحين الذي إستمرت فيه عمليات تهريب السلع والعملات الى الأسواق المجاورة، الأمر الذي ما زال يسرّع من تفاقم الأوضاع في الداخل.

عليه، وبالنظر الى أرقام الفصل الأول من هذه السنة بالتفصيل، يتمّ الملاحظة بأن أرقام أعمال تجارة التجزئة خلال هذا الفصل شهدت تراجعاً ملحوظاً ومقلقاً جداً في كل القطاعات دون إستثناء.

وبالتفصيل، فإن أرقام الأعمال الحقيقية (أي بعد التثقيل بنسبة مؤشر غلاء المعيشة الخاص بكل قطاع لهذه الفترة) في أبرز القطاعات سجّـلت تراجعات غير مسبوقة خلال الفصل الأول من هذه السنة، بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة هي:

- ← الآلات الموسيقية (- 82.85 %)
- ← الأحذية والسلع الجلدية (- 80.18 %)
- ← معدّات البناء والهندسة (- 73.94 %)
- ← السلع والأدوات الرياضية (- 71.70 %)
- ← المطاعم والسناك بار (-71.48 %)
- ← أدوات التزيين (- 68.17 %)
- ← الأثاث والمفروشات (- 65.60 %)
- ← المجمّـعات التجارية (- 62.73 %)
- ← المشروبات الروحية (- 61.52 %)
- ← الملبوسات (- 60.84 %)
- ← منتجات المخابز والحلويات (- 60.20 %)
- ← العطور ومستحضرات التجميل (- 54.13 %)
- ← التجهيزات المنزلية (- 51.00 %)
- ← اللعب والألعاب (-50.26 %)
- ← الساعات والمجوهرات (- 50.16 %)
- ← السلع البصرية والسمعية (- 48.63 %)

- الأجهزة المنزلية الكهربائية (- 46.56 %)
- منتجات التبغ (- 42.67 %)
- الكتب، والصحف والمجلات، والأدوات المكتبية والقرطاسية (- 41.25 %)
- الهواتف الخلوية (- 39.33 %)
- التحف الفنية (- 37.60 %)
- معارض السيارات (- 35.31 %)
- السوبرماركت والمواد الغذائية (- 28.30 %)
- الأجهزة الطبية (- 23.72 %)
- السلع الصيدلانية (- 15.24 %)

(الى جانب الإنخفاض في قطاع المحروقات الذي بلغ - 22.62% من حيث الكميات لهذه الفترة)

والملفت أنه لم يكن هنالك قطاعاً واحداً يسجّـل تحسّـناً في أرقام أعماله، خلال هذا الفصل، بما في ذلك قطاعات الأدوية والمعدّات والمستلزمات الطبية.

من جهة أخرى، إرتفع أيضاً مؤشر غلاء المعيشة ما بين الفصلين الرابع لسنة 2019 والأول لسنة 2020 بشكل ملحوظ مسجّـلاً إرتفاعاً بنسبة + 11.09% (أي ارتفاع ملموس في الأسعار)، وأشارت أرقام أعمال القطاعات المختلفة للفصل الأول من 2020 الى تدهور أرقام الأعمال في كافة القطاعات وذلك بالطبع نتيجة لكل العوامل التى تمّ ذكرها، والتى ظلت كما نلحظ تعكس إستمرار الإنخفاض الحاد في الحركة الإستهلاكية التى تشهدها الأسواق، ولم تشفع العوامل الموسمية طبعاً كبداية السنة وفصل الشتاء بالتجار حيث كان وقع مستجدّات الأرض أقوى بكثير، الى حدّ شبه شلل في الأسواق.

وعليه، جاءت النتائج المجمّـعة لكافة قطاعات تجارة التجزئة (بما فيها قطاع المواد الغذائية) لتسجّـل – مقارنة بمبيعات الفصل الرابع لسنة 2019، تراجعاً حقيقياً غير مسبوقاً في أرقام الأعمال المجمّـعة كانت نسبته – 28.91% بعد استثناء قطاع المحروقات (الذي شهد هو الآخر إنخفاضاً في الكميات المباعة بلغ – 23.22% لهذه الفترة).

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- الأثاث والمفروشات (- 66.23 %)
- الأحذية والسلع الجلدية (- 57.34 %)
- معدّات البناء (- 56.83 %)
- المشروبات الروحية (- 54.60 %)
- اللعب والألعاب (- 54.39 %)
- السلع الصيدلانية (- 54.15 %)
- المخابز والحلويات (- 51.29 %)
- المطاعم والسناك بار (- 50.60 %)
- المجمّـعات التجارية (- 49.59 %)
- السلع والأدوات الرياضية (- 47.76 %)
- أدوات التزيين (- 43.57 %)
- العطور ومستحضرات التجميل (- 37.67 %)
- الملبوسات (- 35.40 %)
- التبغ ومنتجاته (- 31.97 %)
- الساعات والمجوهرات (- 31.91 %)
- الكتب، والصحف والمجلات (- 29.02 %)
- التجهيزات المنزلية (- 28.74 %)
- السوبرماركت والمواد الغذائية (- 28.35 %)

- ← الأجهزة الطبية (- 24.00 %)
- ← الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (- 23.74 %)
- ← معارض السيارات (- 20.02 %)
- ← السلع البصرية والسمعية (- 15.64 %)
- ← الهواتف الخلوية (- 9.26 %)

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّـيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الأول من سنة 2020، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 11.09%، نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" هو: **23.90** للفصل الأول من هذه السنة مقابل 33.96 في الفصل الرابع من سنة 2019.

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الأول من 2020"
(Base 100 : Q4 - 2011)

	2011	2012				2013				2014				2015			
	Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14	Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15
Nominal Index - w/out inflation	100	95.77	100.55	108.54	112.66	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.3	55.22	57.57	51.51	51.94	52.77	52.91
Real Index - w/ inflation	100	94.24	101.65	99.97	102.88	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42	52.78	53.82	55.32	55.36
CPI						99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29	98.32	97.22	96.07	95.92

	2016				2017				2018				2019				2020
	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17	Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19	Q1 '20
Nominal Index - w/out inflation	46.27	46.79	51.49	53.86	47.51	46.76	52.00	53.17	49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76	31.47
Real Index - w/ inflation	49.15	48.93	53.41	54.78	47.97	45.57	49.93	49.64	46.31	45.71	48.17	49.68	44.24	44.14	45.04	33.96	23.90
CPI	94.81	96.27	97.06	98.93	99.66	99.61	101.08	103.89	104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54	128.35

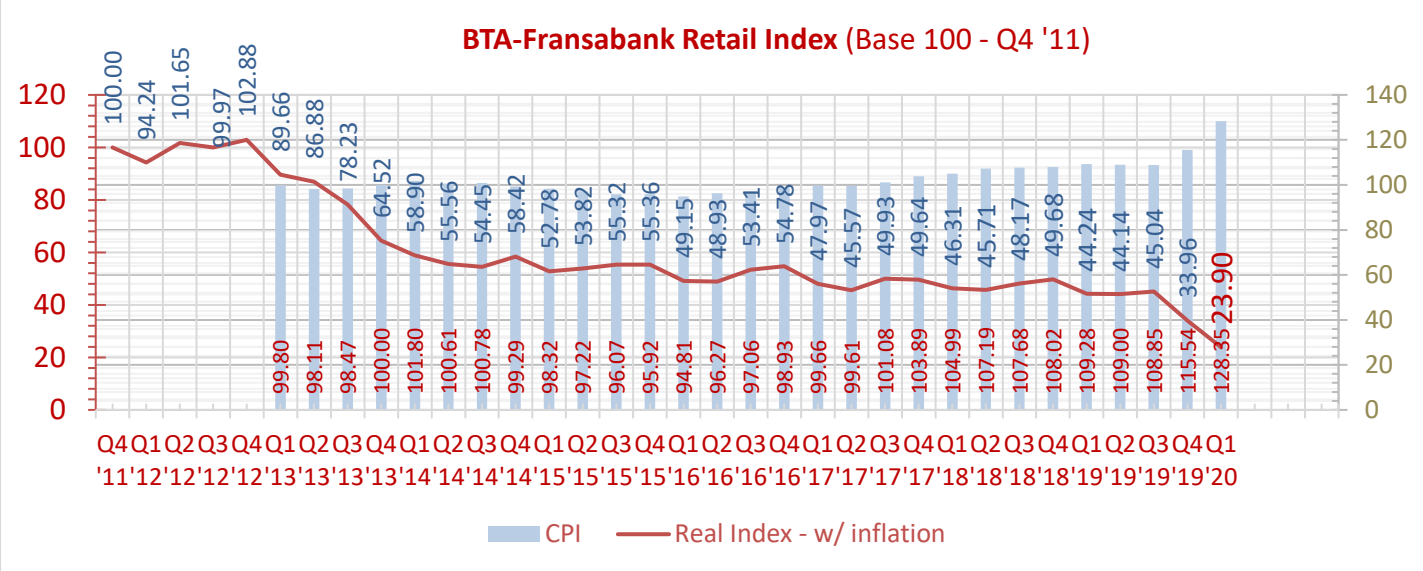

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الأول من سنة 2020 ما هو إلّا انعكاس طبيعي للظروف الدقيقة التي يمرّ بها لبنان، وتبقى الآمال معلّقة على إمكانات الفريق التنفيذي الرسمي لتطوير برنامج إنقاذ فعّال وشامل لتحقيق النتائج المرجوّة.

التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه. وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتّبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification